القوانين التي يستند إليها استخدام الإشعاع لمكافحة السرطان: فتح الباب أمام العلاج

بقلم لورا غيل

”يتعذَّر علينا إنشاء سلطة رقابية في حال غياب القانون النووي. ويتعذَّر علينا تقديم الطب النووي أو العلاج الإشعاعي في حال غياب السلطة الرقابية، ومن ثمَّ يتعذَّر علينا إنقاذ أرواح مرضى السرطان.“

— نيان مويتي، مسؤول قانوني في وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ليسوتو

تتبادر إلى ذهننا صور عن أطباء ومستشفيات وآلات عندما نسمع عبارة «مكافحة السرطان»، بيد أنه لا بدَّ من إرساء القوانين واللوائح الصحيحة قبل تركيب أول آلة أو معالجة أول مريض. وقد تتطلَّب هذه العملية سنوات من التحضير، كما لا يمكن للبلدان أن تقوم بها بمفردها: تقدِّم الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعمَ للبلدان في جميع أنحاء العالم لاستحداث البنية الأساسية القانونية الضرورية، بما في ذلك القوانين النووية، لاستخدام الإشعاع استخداماً آمناً ومأموناً لمكافحة السرطان.

وقال السيد نيان مويتي، المسؤول القانوني في وزارة الخارجية والتعاون الدولي في ليسوتو «يتعذَّر علينا إنشاء سلطة رقابية في حال غياب القانون النووي. ويتعذَّر علينا تقديم الطب النووي أو العلاج الإشعاعي في حال غياب السلطة الرقابية، ومن ثمَّ يتعذَّر عليها إنقاذ أرواح مرضى السرطان.»

وسنَّت ليسوتو أول قانون نووي في عام ٢٠١٨ بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويوجِّه هذا البلد الصغير الذي يبلغ عدد سكانه ٢,٤ ملايين نسمة ما يقارب ١٠٠ مريض من مرضى السرطان إلى جنوب أفريقيا للمعالجة. وإثر وضع القانون الجديد موضع التنفيذ وتوقُّع بدء عمل الهيئة الرقابية قبل نهاية عام ٢٠١٩، يعمل الخبراء حاليًّا على بناء مرفق العلاج الإشعاعي الذي من المتوقَّع أن يؤسَّس ويعمل خلال الثلاث أو الأربع سنوات المقبلة، ممَّا يتيح معالجة هؤلاء المرضى على مقربة من مكان سكنهم.

وقال السيد مويتي «سيساعد هذا القانون ليسوتو بطرق عدَّة إذ سيمكِّننا من تغطية كلِّ لوائح العلاج الإشعاعي، كما سيساعدنا على تقديم خدمات العلاج الإشعاعي بما يتماشى وأفضل الممارسات الدولية. إضافة إلى ذلك، بات بإمكاننا اليوم إثر سنِّ هذا القانون تنظيم استخدام مصادر الإشعاع في مجال الصحة فضلاً عن قطاعات أخرى من قبيل البناء أو التعدين، ممَّا يضمن أمان المستخدمين، فضلاً عن الأماكن التي تنفَّذ فيها هذه الأنشطة.»

إن غياب إطار قانوني وتنظيمي وطني لحماية الناس والبيئة يحدُّ من قدرة المورِّدين العالميين من بيع المواد المشعَّة إلى بلد ما.

وقالت السيدة فاني تونوس بانياغوا، وهي مسؤولة قانونية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية «لا بدَّ من توفُّر إطار قانوني ورقابي ملائم لضمان استخدام العلاج الإشعاعي استخداماً آمناً ليعود بالفائدة على المرضى، فيما يحمي العمال».

ولا بدَّ للبلدان من أن تسنَّ تشريعاً وطنيًّا أو تقوم بتعديله حين لا يتواءم إطارها الحالي مع المعايير الدولية لحماية الأشخاص والبيئة. وتقوم الخطوة الأولى في هذه الحالة على إعداد واعتماد قانون نووي

يستحدث نظاماً رقابيًّا لاستخدام التكنولوجيا النووية. وبمجرَّد سنِّ القانون النووي، تقوم الخطوة الثانية على إنشاء إطار رقابي وطني، بما في ذلك إنشاء هيئة رقابية لضمان إعداد لوائح عامة وتقنية، والتحقُّق من تنفيذ النظام القانوني لدى استخدام المصادر المشعَّة في البلد من خلال الترخيص والتفتيش والإنفاذ.

وتقدِّم الوكالة العون التشريعي في مجال تقييم القوانين الوطنية وتنقيحها وصوغها. وقالت السيدة تونوس بانياغوا «بالاستناد إلى خبرتنا في إطار العمل مع البلدان، ينبغي الشروع بأسرع ما أمكن في عملية صوغ التشريع الضروري بغية تفادي التأخير في وضع البرامج الوطنية المتصلة بمكافحة السرطان، أو بمجالات أخرى وثيقة الصلة، موضع التنفيذ».

المساعدة المقدَّمة من الوكالة

لقد قدَّمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العشر سنوات الأخيرة المعونة التشريعية الثنائية لـ ٨٢ بلداً لاعتماد أو تنقيح قوانينها النووية حيث استكمل ٢٩ بلداً العملية فيما وصل العديد من هذه البلدان إلى مراحلها النهائية. وتقدِّم الوكالةُ الدعمَ القانوني لجامايكا على سبيل المثال منذ عام ٢٠١١.

وقالت السيدة إريكا بوسويل-مونرو، النائبة السابقة لكبير المستشارين البرلمانيين في جامايكا «لا بدَّ لنا من وضع القوانين الملائمة موضع التنفيذ بغية صون معايير الأمان وإنفاذها في المقام الأول، ثمَّ الحدِّ من الأخطار التي تهدِّد العمال والمرضى والبيئة في المقام الثاني.»

وفي شهر آذار/مارس ٢٠١٣، واستجابةً لطلب تقدَّم به وزير الصحة في جامايكا، أرسلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فريقاً من الخبراء في مجال مكافحة السرطان لإجراء تقييم معمَّق على قدرة جامايكا في مجال مكافحة السرطان وحاجاتها في هذا المجال. وتدعم نتائجُ هذه المهمة المعروفة بالبعثة الاستعراضية المتكاملة لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان الجهودَ الوطنيةَ المبذولة لإعداد برنامج وطني متكامل لمكافحة السرطان يشمل القوانين واللوائح.

ويقوم هدف وزارة الصحة في جامايكا على المضي في تطوير البرنامج الوطني لمكافحة السرطان. وأضافت السيدة بوسويل-مونرو قائلة «إننا نرى أن ثمَّة حاجة لتوسيع مجال خدمات رعاية السرطان الأخرى التي نقدِّمها، كما ثمَّة حاجة لوضع اللمسات الأخيرة على القوانين واللوائح التي تصاحبها.» وأضافت «لقد تعذَّر علينا في أكثر من فرصة استيراد مصادر إشعاعية لأننا لم نضع قانوناً خاصًّا بذلك، وبالتالي تعذَّر علينا منح التصريحات الضرورية».

وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت جامايكا قانون الأمان النووي والوقاية من الإشعاعات بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويستهدف هذا القانون من بين جملة أمور حماية الناس من التعرُّض إلى الإشعاعات المؤيَّنة ويرصد المنشآت التي تستخدم الإشعاعات المؤيَّنة والتكنولوجيا النووية، فضلاً عن تسهيل تقيُّد جامايكا بالالتزامات الدولية.

ويدعو القانون إلى إقامة هيئة رقابية وطنية لمنح التصاريح ووضع المعايير التشغيلية، فضلاً عن تنظيم ورصد الأنشطة والممارسات والمنشآت التي تستخدم الإشعاعات المؤينة والتكنولوجيا النووية.

وتطوِّر جامايكا حاليًّا مركزها المخصَّص للطب النووي في مستشفى جزر الهند الشرقية الجامعي بمساعدة برنامج الوكالة للتعاون التقني. ومن المتوقَّع أن يصبح المركزُ المخطَّط لأن يُستكمل بحلول سنة ٢٠٢١ المرفقَ العام الوحيد المخصَّص للطب النووي في جامايكا.

التقى مندوبون من ليسوتو خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار اجتماع دام ثلاثة أيام لمناقشة ما يتصل بأول مرفق يُخصَّص للسرطان في هذا البلد. من اليسار إلى اليمين: السيد ماماسيان تيهو، السكرتير الرئيسي في وزارة السياحة والبيئة والثقافة في ليسوتو، والسيد شوكت عبد الرزاق، مدير شعبة أفريقيا التابعة لإدارة التعاون التقني بالوكالة.

(الصورة من: جيمس هوليت/الوكالة الدولية للطاقة الذرية)